الأمم المتحدة

A/HRC/25/5/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
27 February 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والعشرون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

الصين

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تُحرَّر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

(A) GE.14-11538 110314 130314

1411538

الرجاء إعادة الاستعمال

نظرت الحكومة الصينية بعناية في التوصيات الـ ٢٥٢ التي تلقّتها خلال الدورة السابعة عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان. وتقبل الحكومة الصينية ٢٠٤ توصيات، بما فيها تلك التي وُضعت موضع التطبيق أو التي يجري تنفيذها، ولا تقبل ٤٨ توصية لأنها لا تتوافق مع الظروف الوطنية الأساسية في الصين أو تتناقض مع المبادئ الدستورية للصين وروح قوانينها المحلية. وفيما يلي الردود المحددة:

التوصية	*موقف الحكومة الصينية*
١٨٦-١	**لم تُقبل** تعكف الصين حالياً على إجراء إصلاحاتها القضائية والإدارية بصورة متأنية من أجل الإعداد بشكل فاعل للتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولم يتسنّ إلى الآن وضع جدول زمني محدد للتصديق على الاتفاقية.
١٨٦-٢	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-١.
١٨٦-٣	**قُبلت**
١٨٦-٤	**قُبلت**
١٨٦-٥	**قُبلت**
١٨٦-٦	**قُبلت**
١٨٦-٧	**قُبلت**
١٨٦-٨	**قُبلت**
١٨٦-٩	**قُبلت**
١٨٦-١٠	**قُبلت**
١٨٦-١١	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-١.
١٨٦-١٢	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-١١.
١٨٦-١٣	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-١.
١٨٦-١٤	**قُبلت**
١٨٦-١٥	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-١.

التوصية	موقف الحكومة الصينية
١٦-١٨٦	**لم تُقبل** فيما يتعلق بالاختفاء القسري، سنّت الصين لوائح ذات صلة، وستُجري دراسة عن إمكانية الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، تعتقد الحكومة الصينية أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يتحققان أساساً عن طريق الجهود التي تبذلها البلدان نفسها، وليس عن طريق زيارات تُجرى إلى الدول الأطراف.
١٧-١٨٦	**لم تُقبل** فيما يتعلق بإجراء الشكاوى الفردية، ترى الصين أن هذا الإجراء في إطار نظام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان إجراء اختياري. والحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وفي حال انتهاك حق معيّن، ينبغي على المواطنين استنفاد سبل الانتصاف المحلية أولاً. وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، فإن موقف الصين هو الاحتفاظ بها، مع الصرامة في الحد منها والتعقّل في تطبيقها بالاستناد إلى القانون. وقد بذلت الصين جهوداً قانونية ومنهجية للحد تدريجياً من تطبيق عقوبة الإعدام. وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، ألغيت ١٣ جريمة تنطبق عليها عقوبة الإعدام بموجب التعديل الثامن على القانون الجنائي الذي اعتُمد في الاجتماع التاسع عشر للجنة الدائمة الحادية عشرة للمؤتمر الشعبي الوطني الصيني. وستواصل الصين جهودها في هذا الصدد بما يتفق مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.
١٨-١٨٦	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-١٧.
١٩-١٨٦	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-١٧.
٢٠-١٨٦	**لم تُقبل** تعلّق الصين دائماً أهمية على دور الهيئات الجنائية والقضائية الدولية في صون السلام الدولي وتعزيز العدالة الدولية ومعاقبة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية، وتشارك مشاركة فاعلة في وضع نظام جنائي وقضائي دولي بطريقة بنّاءة. وتدعم الصين إنشاء محكمة جنائية دولية مستقلة ونزيهة وفعالة تتمتع بولاية قضائية عالمية. إلاّ أن بعض ممارسات المحكمة الجنائية الدولية تدفع المجتمع الدولي إلى الشك. وتطالب الكثير من البلدان المحكمة الجنائية الدولية بأن تتجنب الانتقائية وازدواجية المعايير لدى ممارستها لولايتها القضائية. وستواصل الصين متابعة عمل المحكمة الجنائية الدولية، وتأمل أن تكسب المحكمة عن طريق ممارساتها قاعدة أوسع من الثقة والدعم.

التوصية	موقف الحكومة الصينية
١٨٦-٢١	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-١. صدّقت الصين على الكثير من الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان.
١٨٦-٢٢	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-١٧.
١٨٦-٢٣	**لم تُقبل** فيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، انظر ١٨٦-١٦.
١٨٦-٢٤	**قُبلت**
١٨٦-٢٥	**قُبلت**
١٨٦-٢٦	**قُبلت**
١٨٦-٢٧	**قُبلت**
١٨٦-٢٨	**قُبلت**
١٨٦-٢٩	**قُبلت**
١٨٦-٣٠	**قُبلت**
١٨٦-٣١	**قُبلت**
١٨٦-٣٢	**قُبلت**
١٨٦-٣٣	**قُبلت**
١٨٦-٣٤	**قُبلت**
١٨٦-٣٥	**قُبلت**
١٨٦-٣٦	**قُبلت**
١٨٦-٣٧	**قُبلت**
١٨٦-٣٨	**قُبلت**
١٨٦-٣٩	**قُبلت ونُفّذت بالفعل** تعلّق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على ثقافة حقوق الإنسان وتعزّزها على جميع المستويات. وأدرجت الصين ثقافة حقوق الإنسان في برامج تدريب موظفي الخدمة المدنية.
١٨٦-٤٠	**قُبلت ونُفّذت بالفعل** انظر ١٨٦-٣٩.

التوصية	موقف الحكومة الصينية
١٨٦-٤١	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	انظر ١٨٦-٣٩.
١٨٦-٤٢	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	انظر ١٨٦-٣٩.
١٨٦-٤٣	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	انظر ١٨٦-٣٩.
١٨٦-٤٤	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	انظر ١٨٦-٣٩.
١٨٦-٤٥	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	انظر ١٨٦-٣٩.
١٨٦-٤٦	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	انظر ١٨٦-٣٩.
١٨٦-٤٧	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	انظر ١٨٦-٣٩.
١٨٦-٤٨	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	انظر ١٨٦-٣٩.
١٨٦-٤٩	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	يوضِح قانون الإجراءات الجنائية الصيني المعدّل كذلك وجوب استبعاد الاعترافات التي تُنتزع عن طريق الابتزاز أو سبل غير قانونية أخرى.
١٨٦-٥٠	**قُبلت**
١٨٦-٥١	**قُبلت ويجري تنفيذها**
	بالاستناد إلى قانون الإجراءات الجنائية المعدّل، عدّلت أجهزة الأمن العام في الصين بصورة شاملة اللوائح المتعلقة بإجراءات تعامل أجهزة الأمن العام مع القضايا الجنائية. وينص التعديل على تدابير أكثر صرامة في جمع الأدلة وفحصها واستبعاد الأدلة غير القانونية، بالإضافة إلى إجراءات أخرى، ويقضي صراحةً باستبعاد الأدلة التي يتبيّن وجوب استبعادها خلال سير التحقيق، وذلك بموجب القانون، وبعدم استخدامها كأساس لقبول مراجعة الاعتقالات والملاحقات القضائية. وتنص اللوائح المعدّلة أيضاً على أن تعيد أجهزة الأمن العام تصميم أماكن التحقيق في القضايا، وتفصلها بشكل فعلي عن الأماكن الأخرى، وتطبّق نظام المراقبة بالفيديو، وتحسّن مرافق الأمن في تلك الأماكن، وتعزز تنظيم إدارة تلك الأماكن واستخدامها.

التوصية	موقف الحكومة الصينية
١٨٦-٥٢	**قُبلت**
١٨٦-٥٣	**قُبلت**
١٨٦-٥٤	**قُبلت**
١٨٦-٥٥	**قُبلت**
١٨٦-٥٦	**قُبلت**
١٨٦-٥٧	**قُبلت**
١٨٦-٥٨	**قُبلت**
١٨٦-٥٩	**لم تُقبل** لم تنشئ الصين مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفق مبادئ باريس. ولكن الكثير من الوكالات الحكومية في الصين تضطلع بمسؤوليات مماثلة. وتقع قضية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ضمن سيادة الصين، ويجب النظر إليها بطريقة كلّية بما يتفق مع الظروف الوطنية.
١٨٦-٦٠	**قُبلت**
١٨٦-٦١	**قُبلت**
١٨٦-٦٢	**قُبلت ونُفّذت بالفعل** يقوم على صون حقوق ومصالح الناس في الصين عدد كبير من المنظمات والأفراد. والحكومة الصينية تشجع أنشطتهم وتحميها وتدعمها. ولا أحد يواجه أعمالاً انتقامية جراء المشاركة في أنشطة مشروعة أو آليات دولية. وفيما يتعلق بالأفراد أو المنظمات المتورطة في أنشطة غير مشروعة باسم صون حقوق الإنسان، فستتعرض للملاحقة القضائية حسب الأصول من الحكومة الصينية وتعاقَب وفقاً للقانون.
١٨٦-٦٣	**قُبلت**
١٨٦-٦٤	**قُبلت**
١٨٦-٦٥	**قُبلت**
١٨٦-٦٦	**لم تُقبل** تعارض الصين تسييس قضايا حقوق الإنسان، وتستنكر ممارسة ضغوط على بلد ما باسم حقوق الإنسان، ولا تؤيد إنشاء لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة معنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.
١٨٦-٦٧	**قُبلت**
١٨٦-٦٨	**قُبلت**

التوصية	موقف الحكومة الصينية
١٨٦-٦٩	**قُبلت**
١٨٦-٧٠	**لم تُقبل** ستقيّم الحكومة قرارها بتوجيه دعوة دائمة للإجراءات الخاصة بالاستناد إلى ظروفها الوطنية. ومع أن الصين لم توجّه دعوة دائمة، فقد استقبلت زيارات كثيرة من إجراءات خاصة. وتتعامل الصين بجدّية مع جميع زيارات الإجراءات الخاصة، وقد أسفرت هذه الزيارات عن نتائج جيدة في العموم.
١٨٦-٧١	**قُبلت**
١٨٦-٧٢	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-٧٠.
١٨٦-٧٣	**قُبلت**
١٨٦-٧٤	**قُبلت**
١٨٦-٧٥	**قُبلت**
١٨٦-٧٦	**قُبلت**
١٨٦-٧٧	**قُبلت**
١٨٦-٧٨	**قُبلت**
١٨٦-٧٩	**قُبلت**
١٨٦-٨٠	**قُبلت**
١٨٦-٨١	**قُبلت**
١٨٦-٨٢	**لم تُقبل**
١٨٦-٨٣	**قُبلت ونُفّذت بالفعل** يتضمن كل من قانون العمل وقانون حماية القصّر في الصين أحكاماً تحظر عمل الأطفال. وفي عام ٢٠٠٢، عدّل مجلس الدولة الأحكام المتعلقة بحظر عمل الأطفال لتنص بوضوح على أنه لا يجوز للوحدات توظيف القصّر دون سن ١٦ سنة. وفي العام نفسه، أضاف القانون الجنائي أحكاماً بشأن جريمة استخدام عمالة الأطفال في الأعمال الخطيرة أو الصعبة. وتُجري أجهزة الأمن المعنية بالعمل على مستوى الدولة والمناطق والبلديات والأقضية في الصين أنشطة روتينية في التفتيش وتقديم التقارير وإنفاذ القوانين الخاصة، وتتّخذ من القضاء على عمل الأطفال وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للقصّر مهامها الرئيسية.
١٨٦-٨٤	**قُبلت**

التوصية	موقف الحكومة الصينية
١٨٦-٨٥	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	ينص دستور الصين بوضوح على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون. وتحظر الصين جميع أوجه التمييز الممكنة عن طريق سن قوانين محددة. وبموجب قوانين منها قانون الحكم الذاتي الوطني في المناطق، وقانون حماية حقوق المرأة ومصالحها، وقانون حماية حقوق كبار السن ومصالحهم، وقانون حماية القصّر، وقانون حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومصالحهم، وقانون النهوض بالعمل، يُحظر التمييز حظراً واضحاً على أسس مختلفة منها الأصل الإثني والدين ونوع الجنس والسن والإعاقة.
١٨٦-٨٦	**قُبلت**
١٨٦-٨٧	**قُبلت**
١٨٦-٨٨	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	أنشأ المكتب الوطني للإحصاءات في الصين آلية للإحصاءات الموزعة حسب نوع الجنس، ووضع نظاماً مكتملاً نسبياً للمؤشرات الإحصائية الموزعة حسب نوع الجنس يشمل مجالات منها الاقتصاد والسكان والرعاية الصحية والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي والخدمة الاجتماعية ومشاركة المرأة في شؤون الدولة والحماية القانونية وبيئة المعيشة الاجتماعية. وعن طريق نظام الإحصاءات الموزعة حسب نوع الجنس، جمعت الصين قدراً كبيراً من البيانات الإحصائية الموزعة حسب نوع الجنس، ووضعت الكثير من المنشورات المتعلقة بالإحصاءات الموزعة حسب الجنس التي تعكس حالة تطوّر النساء الصينيات والتقدّم المحرَز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والظروف المعيشية للنساء والرجال.
١٨٦-٨٩	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	انظر ١٨٦-٨٥. حظر التمييز ضد الجماعات المختلفة منصوص عليه في الكثير من قوانين الصين.
١٨٦-٩٠	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	ينص قانون العمل في الصين على عدم جواز التمييز ضد العاملين على أساس الأصل الإثني والعرق والجنس والمعتقدات الدينية. وينص قانون النهوض بالعمل في الصين على أحكام منهجية ضد أوجه التمييز في العمل.
١٨٦-٩١	**قُبلت**
١٨٦-٩٢	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	تُنشئ قوانين صينية منها قانون العمل، وقانون النهوض بالعمل، وقانون حماية حقوق المرأة ومصالحها، مبادئ بشأن حظر التمييز الجنساني في العمل وبشأن تساوي النساء والرجال في الأجر نظير العمل المتساوي، وتنص بوضوح على أن مبدأ التساوي في الأجر نظير العمل المتساوي ونظام الأجور المرتبطة

التوصية	موقف الحكومة الصينية
	بالمنصب الوظيفي مطبّقان في الصين. ولا وجود للتمييز بين الجنسين. وفي الممارسة العملية، توفّر الصين الحماية بصورة فاعلة لحقوق النساء ومصالحهن في العمل.
١٨٦-٩٣	**قُبلت**
١٨٦-٩٤	**لم تُقبل**
	ليس صحيحاً وجود الكثير من النساء والأطفال المفقودين في الصين.
١٨٦-٩٥	**قُبلت**
١٨٦-٩٦	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	تعلّق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على مكافحة الاتجار بالبشر. واعتمدت تدابير صارمة وشاملة لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر بصورة فعالة، وسعت بهمّة من أجل إنقاذ الضحايا وتوطينهم وإعادة تأهيلهم، وتعاونت بفعالية في ميدان مكافحة الاتجار بالبشر مع البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة.
١٨٦-٩٧	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	انظر ١٨٦-٩٦. أنشأت الصين نظام تقاعد الشيخوخة الاجتماعي الموحّد، الذي يشمل سكان المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتعمل على تحسينه بصورة متواصلة.
١٨٦-٩٨	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	انظر ١٨٦-٩٦.
١٨٦-٩٩	**قُبلت**
١٨٦-١٠٠	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	وضعت الصين ونفّذت ستة برامج عمل متعلقة بالإعاقة مدة كل منها خمس سنوات. وبعد أن اعتمدت الصين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أدرجت مقاصد الاتفاقية ومبادئها في أهداف ومبادئ أحدث برنامج عمل لها متعلق بالإعاقة ومدته خمس سنوات.
١٨٦-١٠١	**قُبلت**
١٨٦-١٠٢	**قُبلت**
١٨٦-١٠٣	**قُبلت**
١٨٦-١٠٤	**قُبلت**
١٨٦-١٠٥	**قُبلت**
١٨٦-١٠٦	**قُبلت**

التوصية	موقف الحكومة الصينية
١٠٧-١٨٦	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-١٧.
١٠٨-١٨٦	**لم تُقبل** الإحصاءات بشأن عقوبة الإعدام وعقوبة الإعدام مع وقف التنفيذ مشمولة في إحصاءات الأحكام بالسجن لمدد محددة تزيد عن خمس سنوات والسجن مدى الحياة. ولا توجد إحصاءات منفصلة بشأن عقوبة الإعدام.
١٠٩-١٨٦	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-١٧.
١١٠-١٨٦	**قُبلت**
١١١-١٨٦	**قُبلت**
١١٢-١٨٦	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-١٧.
١١٣-١٨٦	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-١٧.
١١٤-١٨٦	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-١٧.
١١٥-١٨٦	**لم تُقبل** لا يوجد حالات احتجاز تعسفي أو خارج نطاق القضاء في الصين. فالأحكام بالاحتجاز الجنائي والأمني تصدر وتُطبّق بموجب قانون الإجراءات الجنائية وقانون إدارة الأمن العام في الصين. وبموجب الدستور والقوانين ذات الصلة في الصين، يتمتع جميع المواطنين بحرية التعبير وحرية الصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات وحرية المعتقد الديني، ولا يجوز لهم في ممارستهم للحقوق المذكورة أعلاه الإضرار بالمصالح الوطنية والاجتماعية والجماعية والحقوق المشروعة للمواطنين الآخرين. ويلاحَق مرتكبو الأنشطة غير القانونية والجنائية قضائياً وفقاً للقانون.
١١٦-١٨٦	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-١١٥.
١١٧-١٨٦	**قُبلت ونُفّذت بالفعل** في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اعتمدت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني في اجتماعها السادس قرار اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني بشأن إلغاء الوثائق القانونية لنظام إعادة التأهيل عن طريق العمل،

التوصية	موقف الحكومة الصينية
	ملغيةً بذلك نظام إعادة التأهيل عن طريق العمل. وبعد إلغاء النظام، أطلِق سراح الأشخاص الذين كانوا يقضون أحكامهم بإعادة التأهيل عن طريق العمل، ولن يُنفّذ ما تبقى من فترات أحكامهم.
١١٨-١٨٦	**قُبلت ويجري تنفيذها**
	ينص قانون الإجراءات الجنائية المعدّل في الصين بوضوح على أن المحاكم هي الجهة المخولة إصدار القرارات بشأن العلاج العقلي القسري للأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية. وفي الوقت الحالي، تعكف السلطات الصينية ذات الصلة على وضع قواعد لتنظيم ما تقدّمه مؤسسات العلاج العقلي القسري من خدمات علاج وإعادة تأهيل وإدارة وتشخيص، ولحماية حقوق الأشخاص الخاضعين لعلاج عقلي قسري. وفيما يتعلق بنظام إعادة التأهيل عن طريق العمل، انظر ١٨٦-١١٧.
١١٩-١٨٦	**قُبلت**
١٢٠-١٨٦	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	انظر ١٨٦-١١٧.
١٢١-١٨٦	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	انظر ١٨٦-١١٧.
١٢٢-١٨٦	**لم تُقبل**
	انظر ١٨٦-١١٥. لا توجد أي حالة احتجاز إداري لأسباب سياسية في الصين.
١٢٣-١٨٦	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	بالاستناد إلى قانون الإجراءات الجنائية المعدّل، راجعت وكالات الأمن العام الصينية إجراءات تعامل أجهزة الأمن العام مع القضايا الجنائية، بما في ذلك مراجعة الاشتراطات السارية على الإفراج بكفالة والمراقبة المترلية وإلقاء القبض، وفرض شروط أكثر تشدّداً على المدة الزمنية الفاصلة بين إلقاء القبض والحجز.
١٢٤-١٨٦	**قُبلت**
١٢٥-١٨٦	**قُبلت**
١٢٦-١٨٦	**قُبلت**
١٢٧-١٨٦	**لم تُقبل**
	فيما يتعلق بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، انظر ١٨٦-١. وفيما يتعلق بإلغاء نظام إعادة التأهيل عن طريق العمل، انظر ١٨٦-١١٧.

التوصية	موقف الحكومة الصينية
١٢٨-١٨٦	**لم تُقبل**
١٢٩-١٨٦	**قُبلت**
١٣٠-١٨٦	**قُبلت**
١٣١-١٨٦	**قُبلت**
١٣٢-١٨٦	**قُبلت**
١٣٣-١٨٦	**قُبلت ونُفّذت بالفعل** ينص كل من قانون الإجراءات الجنائية وقانون الإجراءات المدنية وقانون الإجراءات الإدارية بوضوح على أنه يحق لطرف يرفض قبول حكم ابتدائي صادر عن محكمة شعبية محلية أن يقدّم استئنافاً. وقد كرّست الأنشطة القضائية في الصين وكفلت بشكل كامل الحق في الاستئناف، كحق إجرائي أساسي لأطراف الدعوى.
١٣٤-١٨٦	**قُبلت**
١٣٥-١٨٦	**قُبلت**
١٣٦-١٨٦	**قُبلت**
١٣٧-١٨٦	**لم تُقبل** بموجب الدستور والتشريعات ذات الصلة في الصين، يتمتع جميع المواطنين بحرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية المعتقد الديني. وتكفل الحكومة الصينية حقوق المواطنين بممارسة هذه الحريات، بما يتفق مع القانون. ولكن يجب أن تتقيّد ممارسة الحريات المذكورة أعلاه بالدستور والقوانين، وألاّ تضر بالمصالح الوطنية والاجتماعية والجماعية والحقوق المشروعة للمواطنين الآخرين. ويلاحَق مرتكبو الأنشطة غير القانونية والجنائية قضائياً وفقاً للقانون.
١٣٨-١٨٦	**قُبلت ونُفّذت بالفعل** ينص دستور الصين على حرية المعتقد الديني للمواطنين. وجميع موظفي الخدمة المدنية في الهيئات الإدارية مواطنون في جمهورية الصين الشعبية، ويتمتعون بحرية المعتقد الديني. والحكومة الصينية لا تتدخل في معتقداتهم الدينية. وفي الوقت ذاته، ينص قانون موظفي الخدمة المدنية الصيني على أنه لا يجوز للحكومة أخذ المعتقد الديني في الاعتبار في استقدام واختيار وتعيين موظفي الخدمة المدنية.
١٣٩-١٨٦	**قُبلت**
١٤٠-١٨٦	**قُبلت**
١٤١-١٨٦	**قُبلت**

التوصية	موقف الحكومة الصينية
١٤٢-١٨٦	**لم تُقبل**
	يكفل الدستور والقوانين في الصين حرية المعتقد الديني للمواطنين، ويفرضان في الوقت ذاته التزامات يتعيّن على المواطنين الوفاء بها. وتستند الحكومة الصينية إلى القانون في تعاملها مع المنظمات والأفراد ذوي التوجهات الدينية الذين يعملون بطريقة غير قانونية، ويروّجون للخرافات والمعتقدات الزائفة، ويخدعون الناس، ويحرّضون على القلاقل ويثيرونها، ويقوّضون الاستقرار الاجتماعي. و"الفالون غونغ" ليست ديانة، وإنما طائفة باطلة بكل معنى الكلمة. وغاية الحكومة الصينية من حظر "الفالون غونغ" بالاستناد إلى القانون هو حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين، والحفاظ على حرمة الدستور والقوانين.
١٤٣-١٨٦	**قُبلت**
١٤٤-١٨٦	**قُبلت**
١٤٥-١٨٦	**قُبلت**
١٤٦-١٨٦	**قُبلت**
١٤٧-١٨٦	**قُبلت**
١٤٨-١٨٦	**قُبلت**
١٤٩-١٨٦	**قُبلت ويجري تنفيذها**
	بموجب الدستور والقوانين الوطنية ذات الصلة في الصين، يتمتع المواطنون بحرية التعبير وحرية الصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات والمسيرات والتظاهر وحرية المعتقد الديني. وتكفل الحكومة الصينية حق المواطنين في ممارسة هذه الحريات بما يتفق مع القانون. وتتعامل الأجهزة القضائية الصينية بنزاهة مع جميع الانتهاكات لحقوق المواطنين الشخصية والديمقراطية، بما يتفق مع القانون. وما يسمى قضية قمع "المدافعين عن حقوق الإنسان" عارية عن الصحة.
١٥٠-١٨٦	**قُبلت**
١٥١-١٨٦	**لم تُقبل**
	انظر ١١٥-١٨٦.
١٥٢-١٨٦	**لم تُقبل**
	انظر ١١٥-١٨٦.
١٥٣-١٨٦	**لم تُقبل**
	ما زال على الصين أن تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

التوصية	موقف الحكومة الصينية
١٥٤-١٨٦	**قُبلت**
١٥٥-١٨٦	**قُبلت**
١٥٦-١٨٦	**لم تُقبل** يتضمن عدد من القوانين الصينية أحكاماً محددة عن حرية التعبير والصحافة. ولا توجد إلى الآن نية بتعديل قانون أسرار الدولة. والصين بلد يخضع لسيادة القانون. والجميع متساوون أمام القانون. والأجهزة القضائية الصينية تتعامل مع الأشخاص الضالعين في أنشطة غير قانونية وإجرامية بما يتفق مع القانون.
١٥٧-١٨٦	**قُبلت**
١٥٨-١٨٦	**قُبلت ويجري تنفيذها** انظر ١٤٩-١٨٦.
١٥٩-١٨٦	**لم تُقبل** انظر ١١٥-١٨٦. تدفق المعلومات على الإنترنت مفتوح وحر في الصين. ولكن مع التطور السريع للإنترنت، تثير مشاكل متعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني مثل القمار والإباحية والعنف واختراق المواقع الشبكية، تهديدات متزايدة للحقوق والمصالح المشروعة لعامة الناس. ومن أجل ضمان التدفق الآمن للمعلومات، تتحمل الحكومة الصينية مسؤولية منع إغراق الإنترنت بالمعلومات الضارة، واتخاذ خطوات لمكافحة الجرائم الإلكترونية.
١٦٠-١٨٦	**لم تُقبل** انظر ١٥٩-١٨٦.
١٦١-١٨٦	**لم تُقبل** انظر ١٥٩-١٨٦.
١٦٢-١٨٦	**قُبلت**
١٦٣-١٨٦	**قُبلت**
١٦٤-١٨٦	**قُبلت**
١٦٥-١٨٦	**قُبلت**
١٦٦-١٨٦	**قُبلت**
١٦٧-١٨٦	**قُبلت ويجري تنفيذها** انظر ١٤٩-١٨٦.
١٦٨-١٨٦	**قُبلت**
١٦٩-١٨٦	**قُبلت**

التوصية	موقف الحكومة الصينية
١٧٠-١٨٦	**قُبلت ويجري تنفيذها** ينص دستور الصين على أن للمواطنين الحق في توجيه انتقادات أو اقتراحات لأي جهاز أو مسؤول حكومي. وتتحمّل وسائل الإعلام التقليدي والتواصل الاجتماعي في الصين المسؤولية عن فحوى وطريقة ما تتناقله. ولكن عليها أن تعمل ضمن النطاق الذي ينص عليه القانون، وعلى محتوى تقاريرها أن يكون صحيحاً وموثوقاً.
١٧١-١٨٦	**قُبلت**
١٧٢-١٨٦	**قُبلت**
١٧٣-١٨٦	**قُبلت**
١٧٤-١٨٦	**قُبلت**
١٧٥-١٨٦	**قُبلت**
١٧٦-١٨٦	**قُبلت**
١٧٧-١٨٦	**قُبلت ويجري تنفيذها** انظر ١٨٦-٩٢.
١٧٨-١٨٦	**قُبلت**
١٧٩-١٨٦	**قُبلت**
١٨٠-١٨٦	**قُبلت**
١٨١-١٨٦	**قُبلت ونُفّذت بالفعل** وضعت الحكومة الصينية سياسة محددة لحل مشكلة توفير الضمان الاجتماعي لرجال الدين، ونُفّذت إجراءات خاصة بما يتفق مع تلك السياسة. وقد شمل نظام الضمان الاجتماعي رجال الدين بصورة عامة إلى الآن.
١٨٢-١٨٦	**قُبلت**
١٨٣-١٨٦	**قُبلت**
١٨٤-١٨٦	**قُبلت**
١٨٥-١٨٦	**قُبلت**
١٨٦-١٨٦	**قُبلت**
١٨٧-١٨٦	**قُبلت**
١٨٨-١٨٦	**قُبلت**
١٨٩-١٨٦	**قُبلت**

التوصية	موقف الحكومة الصينية
١٨٦-١٩٠	**قُبلت**
١٨٦-١٩١	**قُبلت**
١٨٦-١٩٢	**قُبلت**
١٨٦-١٩٣	**قُبلت**
١٨٦-١٩٤	**قُبلت**
١٨٦-١٩٥	**قُبلت**
١٨٦-١٩٦	**قُبلت**
١٨٦-١٩٧	**قُبلت**
١٨٦-١٩٨	**قُبلت**
١٨٦-١٩٩	**قُبلت**
١٨٦-٢٠٠	**قُبلت**
١٨٦-٢٠١	**قُبلت**
١٨٦-٢٠٢	**قُبلت**
١٨٦-٢٠٣	**قُبلت**
١٨٦-٢٠٤	**قُبلت**
١٨٦-٢٠٥	**قُبلت**
١٨٦-٢٠٦	**قُبلت**
١٨٦-٢٠٧	**قُبلت**
١٨٦-٢٠٨	**قُبلت**
١٨٦-٢٠٩	**قُبلت**
١٨٦-٢١٠	**قُبلت**
١٨٦-٢١١	**قُبلت**
١٨٦-٢١٢	**قُبلت**
١٨٦-٢١٣	**قُبلت**
١٨٦-٢١٤	**قُبلت**
١٨٦-٢١٥	**قُبلت**
١٨٦-٢١٦	**قُبلت**
١٨٦-٢١٧	**قُبلت**

التوصية	موقف الحكومة الصينية
١٨٦-٢١٨	**قُبلت**
١٨٦-٢١٩	**قُبلت**
١٨٦-٢٢٠	**قُبلت**
١٨٦-٢٢١	**قُبلت**
١٨٦-٢٢٢	**قُبلت**
١٨٦-٢٢٣	**قُبلت**
١٨٦-٢٢٤	**قُبلت ويجري تنفيذها** بدعم قوي من الحكومة المركزية في الصين، نُفّذت المشاريع في مناطق الأقليات الإثنية على وجه السرعة. وتحظى الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية للأقليات الإثنية بحماية كاملة. ولدى اكتشاف انتهاك لحقوق الإنسان، تفتح الأجهزة القضائية الصينية تحقيقاً شاملاً من أجل ضمان المساواة والإنصاف والشفافية.
١٨٦-٢٢٥	**لم تُقبل** تطبّق الصين نظاماً للحكم الذاتي الإقليمي للأقليات الإثنية. فمناطق الأقليات الإثنية تضع سياساتها ذات الصلة بناءً على خصائصها المحلية.
١٨٦-٢٢٦	**قُبلت**
١٨٦-٢٢٧	**قُبلت**
١٨٦-٢٢٨	**قُبلت**
١٨٦-٢٢٩	**قُبلت**
١٨٦-٢٣٠	**لم تُقبل** ينص دستور الصين بوضوح على المساواة بين كل المجموعات الإثنية. وتكفل الدولة الحقوق والمصالح القانونية لجميع الأقليات الإثنية، وتحظر ممارسة التمييز أو الاضطهاد ضد أي مجموعة إثنية. والقوانين والأنظمة ذات الصلة تضمن على نحو تام أيضاً المساواة في جميع الحقوق للأقليات الإثنية، بما في ذلك المشاركة في الشؤون السياسية والدينية والتعبير عن الهوية الثقافية. وبالتالي، لا توجد حاجة لاتخاذ خطوة على وجه الأولوية في هذا الصدد.
١٨٦-٢٣١	**قُبلت**
١٨٦-٢٣٢	**لم تُقبل** انظر ١٨٦-٢٢٥.

التوصية	موقف الحكومة الصينية
١٨٦-٢٣٣	**لم تُقبل**
	انظر ١٨٦-٢٣٠.
١٨٦-٢٣٤	**قُبلت ونُفّذت بالفعل**
	بالاستناد إلى الدستور الصيني والتزامات الصين الدولية بحقوق الإنسان، تكفل الحكومة الصينية ممارسة جميع الأقليات الإثنية لحقوقها الأساسية، بما فيها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتعليمية والدينية، ممارسةً كاملة، وتعزز بقوة جميع المشاريع المتعلقة بالأقليات الإثنية والمشاريع في مناطق الأقليات الإثنية.
١٨٦-٢٣٥	**لم تُقبل**
	انظر ١٨٦-٧٠.
١٨٦-٢٣٦	**لم تُقبل**
	الحكومة المركزية الصينية ثابتة في موقفها من الاتصال والتفاوض مع الدالاي لاما، وموقفها جدّي، وباب الحوار مفتوح دائماً. والمفتاح من أجل مواصلة الحوار في يد الدالاي لاما. وعلى الدالاي لاما أن يُجري إعادة تقييم جوهرية وتصويباً دقيقاً لادعاءاته السياسية، وأن يتوقف عن التآمر والتحريض على أنشطة إجرامية عنيفة هدفها تحقيق "استقلال التبت" وتقسيم الوطن الأم، وذلك ليتسنى تهيئة الظروف المواتية لإحراز تقدّم في الاتصال والتفاوض. ولا ينبغي أن يكون الأشخاص الذين يجري الاتصال والتفاوض معهم سوى الممثلين الشخصيين للدالاي لاما، وليس "حكومة التبت في المنفى".
١٨٦-٢٣٧	**قُبلت**
١٨٦-٢٣٨	**قُبلت**
١٨٦-٢٣٩	**قُبلت**
١٨٦-٢٤٠	**قُبلت**
١٨٦-٢٤١	**لم تُقبل**
	التزمت الحكومة الصينية بثبات بمبدأ عدم الإعادة القسرية وغير ذلك من الممارسات الدولية في إدارة قضايا اللاجئين. أما المهاجرون غير القانونيين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فليسوا لاجئين. وبالتالي، ينبغي أن تكون معاملتهم مختلفة عن معاملة اللاجئين. وتلتزم الحكومة الصينية بالقانون الدولي والقانون المحلي والروح الإنسانية في التعامل بشكل لائق مع المهاجرين غير القانونيين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

التوصية	موقف الحكومة الصينية
١٨٦-٢٤٢	**قُبلت ونُفّذت بالفعل** ينص دستور الصين على جواز منح اللجوء للأجانب الذين يطلبونه لأسباب سياسية في الصين. وينص قانون إدارة الخروج والدخول الصيني، الذي دخل حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، على أنه يجوز للأجانب الذين يتقدّمون بطلب للحصول على صفة لاجئ البقاء في الصين بموجب بطاقات هوية مؤقتة صادرة عن أجهزة الأمن العام، وذلك خلال عملية الفرز؛ ويمكن للأجانب الذين يُعترف بهم لاجئين البقاء أو الإقامة في الصين بموجب بطاقات هوية لاجئين صادرة عن أجهزة الأمن العام. وتعلّق الصين أهمية على التشريعات المتعلقة باللاجئين، وتعزز بصورة فاعلة التشريعات ذات الصلة، إلى جانب التقدّم في تحسين تشريعاتها المحلية.
١٨٦-٢٤٣	**لم تُقبل** التزمت الحكومة الصينية بثبات بمبدأ عدم الإعادة القسرية وغير ذلك من الممارسات الدولية في إدارة قضايا اللاجئين. وتلتزم الصين بمبدأ عدم الإعادة القسرية، وتوفّر ما يترتب عليه من حماية لجميع ملتمسي اللجوء واللاجئين عابري الحدود، سواء كانوا من بلدان مجاورة أو غيرها. وبالتالي، لا حاجة لتقديم طلب خاص بشأن "اللاجئين من البلدان المجاورة".
١٨٦-٢٤٤	**قُبلت**
١٨٦-٢٤٥	**قُبلت**
١٨٦-٢٤٦	**قُبلت**
١٨٦-٢٤٧	**قُبلت**
١٨٦-٢٤٨	**قُبلت**
١٨٦-٢٤٩	**قُبلت**
١٨٦-٢٥٠	**قُبلت**
١٨٦-٢٥١	**قُبلت**
١٨٦-٢٥٢	**قُبلت**